قرار للزند بعلاج العاملين في الهيئات القضائية على نفقة الدولة ويشمل عمليات التجميل

الاثنين 9 نوفمبر 2015 12:11 م

كتب - محمد ناجي :
أصدر الفاسد أحمد الزند، وزير العدل في حكومة الانقلاب، قراراً بتحمل الإدارة العامة لشئون الرعاية الصحية للعاملين بالوزارة والهيئات القضائية بنسبة 100% تكاليف الخدمة الصحية للأعضاء العاملين المنتفعين بنظام الرعاية الصحية، وبنسبة 75% من تكاليف الخدمة الصحية للمحالين للمعاش لبلوغهم السن القانونية للتقاعد

وشمل القرار الحالات التى لا تدخل فى نطاق الرعاية الصحية، وهى «الولادة الطبيعية والقيصرية وأمراض النسا وأمراض الذكورة، تركيبات الأسنان أو تلميعها وإزالة الرواسب الجيرية، النظارات الطبية والعدسات اللاصقة وتصحيح الإبصار بالليزك، عمليات التجميل، والأجهزة التعويضية، الحالات التى يتم علاجها على نفقة الدولة، وعمليات زرع الأعضاء عدا زراعة القرنية والكبد والكلى».

يأتي هذا وسط تدهور تام للخدمات الصحية التي يتم تقديمها للمواطن المصري البسيط في المستشفيات الحكومية، بالإضافة لعدم تقدير العاملين في القطاع الصحي من أطباء وتمريض